التقرير الاقتصادي العربي الموحد: عرض عام

إعداد أ. حازم حسانين محمد

(باحث دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة بنها، جمهورية مصر العربية)

في ضوء ما يشهده العالم من تطورات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، يظل الأداء الاقتصادي هو محور هذه التغيرات والأكثر تأثراً بطبيعة هذه التغيرات وآثارها المختلفة. الأمر الذي يحتاج إلى الرصد والتحليل والمعالجة من زوايا وأبعاد شتى. من أجل ذلك، يمثل "التقرير الاقتصاد العربي الموحد" - الصادر عن مجموعة مؤسسات العمل العربي المشترك من خلال "صندوق النقد العربي" - أحد أهم الأدوات التحليلية والتقارير الأكثر أهمية في العالم العربي في العقود الأخيرة.

وعليه، فالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، يقدم تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2019. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع "الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية"، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن "التعاون العربي في مجال شؤون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

وفيما يلي عرض أكثر تفصيلاً لما تضمنه هذا التقرير من تحليل ونتائج تم استعراضها في الفصول المذكورة آنفاً.

يستهل الفصل الأول بنظرة عامة على الأداء الاقتصادي العالمي، حيث واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 ركوداً اقتصادياً، أفرزه عدد من التحديات التي أثرت سلباً على معدل نموه، جاء على

رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلاً عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفر عنه تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية. كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات في الاقتصادات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين. علاوةً على ما سبق، ساهم أيضاً غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الاقتصادات الأوروبية في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي.

ولما كان هناك اتساع في هذا الركود، فقد أصبح لزاماً مواجهة تلك التحديات، فقد اتخذت عدة اقتصادات كبرى إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، منها ما هو متعلق بتعزيز جانب الطلب المحلي من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية، فضلاً عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل، كتلك التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بثلاثة تخفيضات على أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستهلاك المحلي. ونتيجة لما تقدم، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.9 % عام 2019 مقابل 3.6 %عام 2018.

وخلال عام 2019 ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى حوالي 188 مليون عاطل عام 2019 مقابل نحو 172 مليون عاطل عام 2018. كما يُعد عام 2019 من الأعوام القلائل التي ينخفض فيها معدل نمو التجارة الدولية إلى ما دون معدل نمو الناتج العالمي، حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو ضعف معدل نمو التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 10.600 مليار دولار عام 2019 مقابل حوالي 10.127 مليار دولار عام 2018.

وقد عرض الفصل الثاني من التقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية، حيث شهد عام 2019، تراجع معدل النمو في المنطقة العربية وخاصة في الدول المصدرة الرئيسة للنفط عقب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، والنمو العالمي غير المستقر بسبب التوترات التجارية، وتزايد التحديات المرتبطة بأوضاع المالية العامة بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي لدفع النشاط الاقتصادي، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2744 مليار دولار عام 2019، مسجلاً معدل نمو قدر بحوالي 1.5 % بالمقارنة مع 7.9 % عام 2018. نتيجة لذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6 % من حوالي 6707 دولار إلى 6669 دولار.

وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2 % عام 2018 إلى حوالي 1.5 % في عام 2019. وتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط من حوالي 1.9 % عام 2018 إلى حوالي 0.9 %عام 2019. وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة.

وفيما يلي بعض نتائج الفصل الثاني، وهي:

- حوالي40 % من عدد السكان في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل للقوى الشرائية.
- يُظهر الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25 % بالمقارنة مع 27 % عام 2018.

يبلغ معدل البطالة 15.9 % من قوة العمل العربية في عام 2019، التي تتركز خاصة بين الشباب المتعلمين

- فيما يتعلق بأداء النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعات، فإن متوسط معدل النمو الحقيقي تراجع في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط) (من حوالي 1.9 % عام 2018 إلى حوالي 0.9 % عام 2019 وتراجع النمو بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حوالي 2.0 % عام 2018 إلى حوالي 0.3 % عام 2019. في حين سجلت مجموعة الدول العربية الأخرى نفس المستوى المسجل خلال العام السابق والبالغ حوالي 3.0 %.

وقد تناول الفصل الثالث من التقرير، قطاع الزراعة والمياه. وفيما يلي أهم نقاط هذا الفصل:

1. ارتفعت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 131 مليار دولار في عام 2019 مسجلةً بذلك نمواً بلغت نسبته 5.7 %.
2. تمثل مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 14 % من المساحة الإجمالية للدول العربية، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً حوالي 33 %. بلغت نسبة العاملين في الزراعة في عام 2018 حوالي 17.8 % مقابل 24.1 % عام 2010.
3. على صعيد التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 1.8 % عام 2018 لتبلغ قيمتها حوالي 29.8 مليار دولار، كما حافظت الواردات الزراعية على مستوى متقارب مع العام السابق حيث بلغت حوالي 92 مليار دولار

وبنسبة زيادة 0.4 %.

4. سجلت نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسة تراجعاً بلغ 3.9 % بالنسبة للحبوب، والقمح بنسبة 1.7 %، والسكر بنسبة 4.8 %، والبقوليات بنسبة 0.5 %.
5. استمرت حصة الفرد من المياه المتجددة في الانخفاض عاماً بعد آخر، حيث انخفضت من حوالي 3430 متر مكعب سنة في عام 1955 إلى حوالي 800 متر مكعب عام 2019.
6. تشكل ظاهرة التغير المناخي تحدياً جدياً لجهود الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التغير المناخي سوف يتسبب بشكل أساسي في مزيد من تقليص قدرة الدول العربية على تأمين حاجات سكانها من الغذاء والماء للاستخدامات المختلفة.

وأشار الفصل الرابع من التقرير إلى أداء الصناعة العربية في عام 2019، والذي تأثر بإنخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث جاء معدل نمو الصناعات الاستخراجية سالباً، فيما كان موجباً بالنسبة للصناعات التحويلية. وجاءت نتائج النشاط الصناعي في الصناعات التحويلية ايجابية في معظمها كصناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، وصناعة الأدوية، وصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والاسمدة. في المقابل، شهدت بعض الصناعات مثل صناعات الغزل والنسيج والسياحة وغيرها تباطؤاً في النمو بتأثير عوامل المنافسة الخارجية أو الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية التي نتج عنها تعطيل تلك الصناعات وتأثر النشاط الاقتصادي. وقد أظهرت مؤشرات التنافسية الصناعية العالمية تمتع عدد من الصناعات التحويلية العربية بتنافسية ايجابية في الأسواق العالمية، حيث حقق التالي:

أ- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية في عام 2019 حوالي 968 مليار دولار مقارنة بحوالي 1009.9 مليار دولار في عام 2018 وبتراجع بلغ حوالي 4.1 %، يُعزى ذلك إلى انخفاض اسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية.

ب- بلغت مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 35.3 %، وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد كانت أعلاها في ليبيا، الكويت، العراق، عمان، قطر والسعودية.

ت- ساهمت الصناعات الاستخراجية في عام 2019 بحوالي 25 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي وبلغت الاحتياطات العربية المستكشفة من النفط والغاز الطبيعي حوالي 56.5 % من النفط و26.7 % من الغاز الطبيعي من إجمالي احتياطات النفط والغاز الطبيعي المكتشفة بالعالم.

ث- ساهمت الصناعات التحويلية بحوالي 10.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك بلغت مساهمة قطاع الصناعة بشقية الاستخراجي والتحويلي حوالي 35.3 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في العام 2019 ووفرت حوالي 17.7 % من فرصة عمل مباشرة. ونمت مساهمة العامل الصناعي العربي لتبلغ في المتوسط حوالي 43.1ألف دولار في العام 2019.

ج- في عام 2019 بلغ نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي حوالي 2353 دولار مقابل 2031 دولار في العام 2018، وبمعدل نمو بلغ 15.9 % وعلى مستوى الدول العربية تراوح نصيب الفرد العربي بين 27974 دولاراً في قطر مقابل 111 دولاراً في جيبوتي. ويُعزى إلى مكانة سلعتي النفط والغاز الكبيرة في الإنتاج الصناعي لعدد من الدول العربية.

ح- حقق مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي العربي لعام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ حوالي2.0 % مقابل 1.4 % في عام 2018.

خ- بلغت صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية مجتمعة حوالي 212.4 مليار دولار في عام 2018 شكلت حوالي 19.0 % من إجمالي صادرات تلك الدول، ومثلت حوالي 1.6 % من صادرات الصناعة التحويلية في العالم.

د- وتناول التقرير في الفصل الخامس التطورات في مجال النفط والطاقة. وفيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد حققت خلال العام 2019، 12 اكتشافاً نفطياً و13 اكتشافاً غازيا وهو ما يمثل 25 % الاستكشافات العالمية في مجالي النفط والغاز البالغة 75 اكتشافا. واستحوذت على نحو 56.5 % من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.7 % من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 28.4 % من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 14.9 % من الإجمالي العالمي في عام 2019. كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2019 بنحو 473 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 3.2 % ليصل إلى 15.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[2]، فقد ارتفع بنسبة 5.3 % ليصل إلى

(1) تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

(2) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

11.49مليون برميل/يوم. وبلغ إنتاج الدول العربية نحو 4.53 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 39.4 % من الإجمالي العالمي. وفيما يخص الغاز الطبيعي المُسَوّق[3] على المستوى العالمي، ارتفعت الكميات المُسَوّقة منه خلال عام 2019، بحوالي 6.5 % لتصل إلى نحو 4093 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 251 مليار متر مكعب. وقد شكلت حصة الدول العربية مجتمعة نحو14.9 % من الإجمالي العالمي، وهو مستوى أقل من المحقق خلال العام السابق.

وعلى صعيد الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 595.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2019 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 3.2 % مقارنةً بعام 2018. كذلك، بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2019 نحو 13.9 مليار طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 280.1 مليون برميل مكافئ نفط يوميا)، أي بنسبة زيادة حوالي 1.3 % بالمقارنة مع عام 2018. استأثرت الدول الصناعية بحصة 40 % من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 60 % لبقية دول العالم.

وتعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة، حيث يُشكل هذان المصدران حوالي 97.9 % من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2019. وارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2019 بنحو 3.2 % ليصل إجمالي الطلب إلى 15.3 مليون (ب م ن/ ي) بالمقارنة مع 14.8 مليون (ب م ن/ ي) في عام 2018.

وقد بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 70.9 مليون برميل/ يومياً في عام 2019، منخفضة بحوالي 0.3 مليون برميل/يومياً أي بنسبة حوالي 0.4 % مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 44.7 % من إجمالي تلك الصادرات. الجدير بالذكر، أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 86 % من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2019.

وتناول التقرير في الفصل السادس التطورات المالية، حيث تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية النفطية بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2019، بعد أن تراجعت أسعار النفط خلال العام المذكور بعد تسجيل ارتفاع كبير خلال عام 2018، بيد أن عدد من الدول العربية النفطية بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز الإيرادات غير البترولية، فى إطار جهود تنويع الإيرادات المالية، حيث استكمل عدد منها الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي خلال عام 2019.

(3) الغاز الطبيعي المُسَوّق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

وفي ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 2.2 %، ليصل إلى حوالي 846.6 مليار دولار في عام 2019 ما يمثل حوالي 31.2 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي6.2 % ليصل إلى حوالي 916.3 مليار دولار، ما نسبته 33.7 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. وكمحصلة لذلك، سجل عجز الموازنة العامة المجمعة للدول العربية حوالي 69.7 مليار دولار حوالي 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنةً بعجز بلغ حوالي 34.3 مليار دولار حوالي 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

وبالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت حوالي 4.2 % ليصل إلى حوالي 734.4 مليار دولار بنهاية عام 2019 مقارنة بحوالي 704.8 مليار دولار بنهاية عام 2018، إلا أن نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بحوالي 4.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 121.4 % بنهاية عام 2019 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 125.7 % بنهاية 2018.

وفي الفصل السابع، سلط التقرير الضوء على التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية، حيث غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية -مقاسةً بالتغيرات في أسعار الفائدة الرسمية- في عدد كبير من الدول العربية خلال عام 2019.

كما أشار التقرير إلى تحسن أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2019 بالمقارنة مع العام الماضي. وقد جاء أداء أسواق المال العربية ايجابياً خلال عام 2019، حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 162.8 %، أي ما يقارب 1.961.3 مليار دولار لتصل هذه القيمة إلى نحو 3.165.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2019 مقارنة بالتحسن المسجل في هذه القيمة عن العام السابق والمقدر بنحو 69.6 مليار دولار.

وعلى صعيد التجارة الخارجية للدول العربية، أبرز الفصل الثامن اتجاهات التجارة العربية خلال عام 2019، فقد أظهرت البيانات تغيراً محدوداً في حصص الشركاء التجاريين، حيث استحوذت الصادرات البينية العربية على نحو 11.1 % من إجمالي الصادرات العربية، في حين استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.8 % من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الأوروبي نسبة 16 %، وسجلت الصادرات إلى دول آسيا تحسناً ملحوظاً لتصل إلى 56.3 % من إجمالي الصادرات، لتحقق بذلك النسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 10.8 %.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2019، فقد احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين حيث سجلت الواردات من الولايات

المتحدة الأمريكية نحو 7.3 % من إجمالي الواردات، وشكلت الواردات من الاتحاد الاوروبي نسبة 25.7 %، في المقابل تراجعت حصة الواردات من الدول العربية إلى مستوى 13.3 % وبلغت نسبة الواردات من آسيا حوالي 35.1 %، وباقي دول العالم بنحو 18.6 %.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة الخارجية، ما زالت فئة الوقود والمعادن تستأثر على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، فقد بلغت حوالي 58.1 % لعام 2019 مقارنة بنسبة 63.1 % عام 2018. بينما تراجعت قيمة التجارة العربية البينية بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.5 % لتبلغ حوالي 112 مليار دولار خلال عام 2019. وفي جانب تجارة الخدمات، فقد تراجع العجز المحقق بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كمحصلة لتراجع المدفوعات الخدمية وارتفاع المتحصلات الخدمية. حيث تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بما نسبته 1.5 % لتصل إلى 324.2 مليار دولار في 2019.

وقد رصد الفصل التاسع أداء موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، حيث شهدت عام 2019 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع في أسعار النفط العالمية، مما نتج عنه تراجع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة بلغت 26.7 % ليسجل حوالي 237.4 مليار دولار.

وعلى صعيد تطورات الدين الخارجي العربي، فقد شهد إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المتوفر عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بحوالي 28 مليار دولار مسجلاً نسبة نمو بلغت 9.7 % ليصل إلى حوالي 315.2 مليار دولار بنهاية عام 2019 مقارنة بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018. يعود ذلك في جزء منه إلى توجه عدد من الدول العربية إلى الاقتراض، وإصدار سندات وصكوك لاستقطاب موارد خارجية.

ومما أشار إليه التقرير في هذا الفصل، التراجع الملحوظ في فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة، خلال عام 2019، والذي بلغت نسبته حوالي 26.7 % ليصل إلى حوالي 237.4 مليار دولار، مقارنة مع نحو 324 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وجاء ذلك كنتيجة لانخفاض الصادرات السلعية الاجمالية للدول العربية كمجموعة في عام 2019، بسبب التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط. بينما زاد إجمالي الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2019 بنسبة قدرها 1.8 % لتصل إلى حوالي 765.9 مليار دولار. وفي ضوء التطورات المذكورة، شهد عام 2019 انخفاض نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة لتسجل نحو 8.7 % مقابل نسبة قدرها 12.0 % خلال عام 2018.

كما قدم التقرير في الفصل العاشر موضوعاً حول «الاقتصاد الرقمي ودوره في دعم

التنمية العربية. وكان من بين النتائج الهامة للتقرير، أن المنطقة العربية شهدت تطوراً سريعاً فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، حيث يُقدر أن متوسط نسبة استخدام الإنترنت زاد بأكثر من الضعف خلال الفترة (2010-2018)، مع وجود تباين بين البلدان العربية. ومع ذلك، فإن البنية التحتية الرقمية في الدول العربية، بصفة عامة، تُعتبر متأخرة عن المناطق الأخرى في العالم لاسيما في سرعة الإنترنت حيث أن عدداً قليلاً من المستخدمين لديهم إنترنت عالي السرعة، وبأسعار لاتزال مرتفعة وفق المعايير الدولية.

على النقيض، بين التقرير أن أهم مصادر الفجوة الرقمية في الدول العربية، تتمثل في

1- ضعف البنية الأساسية، نتيجة لضعف الاستثمار في الشبكات الرقمية الأساسية.

2- أما المصدر الثاني للفجوة الرقمية فيتمثل في البنية المؤسسية

3- والمصدر الثالث للفجوة الرقمية هو ضعف استخدام التقنيات الحديثة وتطور الاقتصاد الرقمي في انتشار الأمية وتواضع المهارات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات،

ثم أشار التقرير في هذا الفصل أيضاً، إلى ما يواجه التحول الرقمي العربي من تحديات أهمها:

- عدم تطور مجال المعرفة الأساسية في المنطقة العربية
- معدل الأمية بين البالغين، في العام 2018، حوالي 25.2 %
- كما أن التقنيات والبنية التحتية هي أكبر معوقات التحول الرقمي في المنطقة العربية،
- الافتقار إلى قدرة توصيل رقمي فائق السرعة وبأسعار معقولة نتيجة عدم تطور الشبكة الرقمية بشكل كاف.

علاوة على ذلك، بين التقرير أن الدول العربية تحتاج إلى مضاعفة الجهود في سبيل الانتقال من وضع تُستخدم فيه التقنيات الرقمية الحديثة، مثل الهواتف الذكية، للأغراض الشخصية في الترفيه والتواصل الاجتماعي، إلى أدوات للابتكار وإطلاق الأعمال التجارية وخلق فرص اقتصادية وسلاسل قيمة جديدة.

وتناول الفصل الحادي عشر العون الانمائي العربي، الذي يعتبر مصدر هام من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء "مجموعة التنسيق" إلى نهاية عام 2019 حوالي 231 مليار دولار. وقد تنوعت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 120 مليار دولار. في

الإتجاه المقابل، بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة (1990-2018)، حوالي 411.8 مليار دولار.

وفي الفصل الثاني عشر، تحت عنوان "التعاون العربي في شئون البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، يتعرض التقرير إلى السياسات التي تطبقها الدول العربية في مجال البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مع نظرة على تطور مؤشرات البيئة العربية، وموقف وأداء الدول العربية في أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، ثم ينتهي باستعراض لأهم التحديات التي تواجه العمل البيئي في الدول العربية خلال الفترة القادمة، على النحو الآتى:

1- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتحضر، والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني.

2- الإجهاد المائي: حيث تعتبر الدول العربية من أكثر المناطق المجهدة مائياً في العالم، ويتراوح متوسط استهلاك الفرد بين 300-750 لتر/ شخص/ يوم، ويصنف سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنهم أكثر الأشخاص المستخدمين للمياه في العالم.

3- تراجع الغطاء النباتي الطبيعي نتيجة نقص المياه أو بسبب الدورة الطبيعية للجفاف وهبوط منسوب المياه الجوفية نتيجة الضخ الجائر.

4- بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من إجمالي إنتاج الاستهلاك من السلع الزراعية في المنطقة العربية في عام 2018 نحو 67.8 % مقارنة بنحو 68.3 % في عام 2017.

5- مؤشر التلوث البيئي: بالنسبة للدول العربية، جاءت لبنان على رأس القائمة تليها مصر بأكبر نسبة تلوث في العالم العربي. حيث تفوقت لبنان على مصر بعد أن كانت تأتي في المرتبة الثانية عام 2016، وحققت عمان أقل نسبة في مؤشر التلوث في الدول العربية.

6- البصمة البيئية والقدرة البيولوجية[4]: أن البصمة البيئية لدولة قطر هي الأعلى بما يعني أنها الأكثر تأثيراً على البيئة والدولة الأكثر إصداراً للانبعاثات الكربونية، يليها كل من (الإمارات والبحرين والكويت والسعودية وعمان) لتتصدر بذلك قائمة الدول العربية من حيث الانبعاثات الكربونية. وتتخطى معظم الدول العربية المتوسط العالمي للبصمة البيئية وهو 2.57.

7- القدرة البيولوجية أو الحيوية: تتمثل فيما ينتجه النظام البيئي من مواد بيولوجية (موارد طبيعية) وقدرته على امتصاص مواد أخرى مثل ثاني أكسيد الكربون وتنقية الجو من الانبعاثات الضارة. وتتمتع موريتانيا بالقدرة البيولوجية الأكبر والأقوى على مستوى

(4) يوضح هذا المؤشر مدى استهلاك الدول للموارد الطبيعية لديها وتأثير ذلك على البيئة وأضرارها لكوكب الارض. ويستخدم مؤشر البصمة البيئية لحساب أنماط الاستهلاك الخاصة بدولة معينة.

الدول العربية. رغم أن معظم الدول العربية تتخطي المتوسط العالمي للبصمة البيئية، إلا أن جميعها تقع تحت المتوسط العالمي للقدرة البيولوجية وهو 1.63 ماعدا موريتانيا.

وقد تعرض التقرير في الفصل الثالث عشر والأخير، لتحليل أداء الاقتصاد الفلسطيني، الذي شهد خلال الفترة الأخيرة أزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات على الأراضي الفلسطينية، والحجز على أموال المقاصة الفلسطينية، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود والعوائق في الضفة الغربية المحتلة، والاستمرار في سياسة تهويد مدينة القدس المحتلة وفصلها عن باقي أجزاء دولة فلسطين، وتقييد حركة التنقل والنفاذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها بل وتوقف الكثير منها في السنوات الأخيرة.

وتقدر أموال الضرائب التي تجنيها القوة المحتلة نيابة عن السلطة الفلسطينية بما يتراوح بين 200 إلى 250 مليون دولار أمريكي شهرياً، وتشكل نحو 70 % من الإيرادات المحلية الفلسطينية. وتقتطع دولة الاحتلال نسبة 3 % من إجمالي قيمة الضرائب التي تحولها إلى السلطة كعمولة لها. وقد شهد عام 2019 تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 0.9 % مقارنة مع 1.2 % عام 2018. جاء ذلك في ظل الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها دولة فلسطين المحتلة.

ويتسم الاقتصاد الفلسطيني بضعف القاعدة الإنتاجية، واعتماد الأسواق على السلع المستورده، وانحياز رؤوس الأموال والعمالة للأنشطة الخدمية. ويواجه النشاط الصناعي في فلسطين، تحديات كبيرة، في مقدمتها تحكم الاحتلال الصهيوني بدخول المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الفلسطينية. وقد سجل النشاط الصناعي ارتفاعاً بنسبة 4.8 % في عام 2019 مقارنة مع مستوياته المسجلة عام 2018.

ففي الضفة الغربية، سجل النشاط الصناعي ارتفاعاً بنسبة 1.6 %، في حين سجل تراجعاً ملموساً نسبته 12.2 % في قطاع غزة. ويعتمد النشاط الزراعي في فلسطين باعتماده بشكل رئيس على الأمطار، حيث سجل النشاط الزراعي ارتفاعاً نسبته 1.5 % في الضفة الغربية، في حين سجل تراجعا بنسبة 3.3 % في قطاع غزة. ويعد قطاع الخدمات الأعلى من حيث نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة تصل إلى 59.5 %.

وقد أظهرت مؤشرات سوق العمل خلال عام 2019 ارتفاع حجم القوى العاملة بنسبة 1.3 % مقارنة مع عام 2018 ليصل إلى 1،357 ألف فرد، وارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة لتصل إلى 44.8 % مقارنة مع 44.2 % خلال العام 2018 رافق ذلك ارتفاع في عدد العاملين بنسبة 3.5 %.

ويقدر عدد الفلسطينيين في العالم بنهاية عام 2019 بحوالي 13.350 مليون فلسطيني، منهم حوالي 5.039 مليون في دولة فلسطين أي ما نسبته 37.7 % من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. ويتوزع الفلسطينيون في دولة فلسطين بواقع 3.020 مليون فرداً في الضفة الغربية بنسبة 59.9 %، من إجمالى السكان و2.019 مليون فرداً بنسبة 40.1 % في قطاع غزة نهاية عام 2019. ويقع نحو ثلثي السكان تحت خط الفقر، مع محدودية آفاق توفر فرص العمل والأمن والرعاية الصحية وذلك بالعيش تحت سلطة الاحتلال.

أضف إلى ذلك، فقد شهد ميزان المدفوعات عام 2019 أيضاً ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 1 %، نتج عن ارتفاع قيمة الواردات من الخارج بنسبة 1 % رغم ارتفاع قيمة الصادرات الفلسطينية بنسبة 2.5 %. حيث وصلت قيمة الاستيراد من الخارج أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، وهو ما يعكس الفجوة التجارية في الميزان التجاري.

كما بين التقرير أن الأراضي الفلسطينية، تقابل تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية، حيث أعاق الاحتلال وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، واستنفدت مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، ونلخصها في التالي:

1- سيطرة الاحتلال على موارد المياه

2- إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي ومنع الفلسطينين من أراضيها

3- تقليص التبعية والانفكاك عن الاقتصاد الصهيوني

وأوضح التقرير أن العلاقة الاقتصادية بين الاقتصادين الفلسطيني والاحتلال هي علاقة غير متكافئة بالمطلق، وجاءت نتيجة للقوة العسكرية والسياسية والأمنية الاسرائيلية، التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، حيث لا زالت النسبة الأكبر من الصادرات الفلسطينية موجهه للسوق الصهوينية والنسبة الأكبر ايضاً من الواردات الفلسطينية هي من السوق الاسرائيلية، وهذه تشكل معضلة خطيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني من خلال أثرها المباشر على الناتج المحلي الاجمالي وميزاني التجارة والمدفوعات، وتشكل أحد أكبر التحديات أمام الحكومة الفلسطينية. وقد اتبعت دولة الاحتلال الإسرائيلي استراتيجية إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها، ومنع تطويره وتعميق تبعيته، بهدف ضرب صمود الشعب الفلسطيني، و محاولة حرمانه من أحد أهم مقومات استقلاله الوطني المرتجى.